

ملخص الدراسة

فاعلية تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٢)

يعد العجز في ميزان المدفوعات من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري. ويرجع مصدر هذا العجز إلى عجز الحساب الجاري بصفة عامة. وعجز الميزان التجاري بصفة خاصة. وقد تم طرح سياسة تخفيض قيمة الجنيه كأحد حلول معالجة هذا العجز. وقد انطلق هذا الطرح من أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى زيادة تنافسية الصادرات، ورفع تكلفة الواردات. مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري. وقد اتفق هذا الطرح إلى حد كبير مع برنامج صندوق النقد الدولي المعروف باسم "برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي ERSAP". وقد انتهجت مصر هذه السياسة أكثر من مرة بطرق معلنة وغير معلنة. **ونحاول دراستنا الإجابة على التساؤل الآتي. هل بالفعل حققت سياسة التخفيض الدور المأمول لها في خفض العجز في ميزان المدفوعات المصري؟** لننسج من خلال ذلك الهدف من دراستنا وهي: تحليل وقياس فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج عجز ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٢).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استعراض الرسالة في ثلاثة أبواب أساسية . اهتم الباب الأول بتوضيح أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة كأهم السياسات الفاعلة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. وذلك من خلال دراسة السياسات المساندة لها، وتجارب بعض الدول في هذا المجال. وقد تبين أن التخفيض ليس وحده العلاج السحري للاختلال في ميزان المدفوعات .

وما كان لنظرية التخفيض أن تدرس بمعزل عن علاقتها الوثيقة بميزان المدفوعات. ولم يكن من المفيد دراسة التخفيض بشكل مجرد دون ربطه بمناهجه البديلة التقليدية (منهج المرونة، ومنهج الاستيعاب). والمناهج الحديثة (المنهج النقدي والمنهج المالي) .

وقد خصص الباب الثاني لاختبار فروض الدراسة على ميزان المدفوعات المصري. حيث تم تناول تطور ميزان المدفوعات. وتخفيض قيمة الجنيه المصري من بدايات الستينات والسبعينات مروراً بعام ١٩٧٩. الذي حدث فيه أكبر تخفيض للجنيه المصري في تاريخه بما قيمته ٨٠%. بهدف الوصول إلى قيمة حقيقية للجنيه المصري تضمن عدم انخفاضه مرة أخرى. ولكن هيهات أن يحدث هذا فقد كان تخفيض قيمة الجنيه أشبه برحلة متواصلة لم تنته بعد. لتتم الإجابة على أول فروض الدراسة الذي يتناول مدى مساهمة سياسة تخفيض قيمة العملة في ارتفاع قيمة الصادرات المنظورة وانخفاض قيمة الواردات المنظورة. فخلال الفترة الأولى للتخفيض ظهر التحسن الفعلي عام ١٩٨١/١٩٨٢، حيث انكمش العجز وارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات. وانكمش عجز ميزان المعاملات الجارية والتحويلات عام ١٩٨٣/٨٢. ولا يمكن إغفال تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية إلا بعد فترة تباطؤ والذي ظهر فعلياً عام ١٩٨١/١٩٨٢.

وفيما يتعلق بجانب الصادرات وتأثره بالتخفيض الكبير للجنيه في السبعينات. فلم يطرأ على حصيللة الصادرات أى تحسن ملموس. حيث وصل متوسط معدل نمو حصيللة الصادرات نحو ٦.٢% خلال الفترة (٧٣- ١٩٨٤) بالمقارنة بتحسّن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) ليبلغ ٧.٤%. وكثاكد على ذلك فإن تخفيض سعر الصرف الذى تم فى ١/٨/١٩٨١، والذي قدرت نسبته بنحو ٢٠%، لم يحقق أي زيادة فى حصيللة الصادرات. بل حدث العكس. حيث انخفضت حصيللة الصادرات عام ١٩٨٢/١٩٨١ بنسبة ٠.٤% مقارنة بعام ١٩٨٢/١٩٨٣. **وعلى جانب الواردات** لم يترتب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصري نقص فى الواردات. بل حدث العكس حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للواردات فى الفترة (١٩٧٣-١٩٨٤) نحو ١٥.٣%. وإن تحسن هذا المعدل خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) ليبلغ نحو ٥.٢%. فمن خلال الدراسة وجد أن العامل الحاكم فى خفض أو رفع الاحتياطيات لدى البنك المركزي يتمثل فى **تحويلات العاملين بالخارج، ورسوم المرور فى قناة السويس، والإيرادات السياحية.** وأخيرا اتضح من خلال الدراسة أن الصادرات المصرية لها تأثير هامشى على الاحتياطيات من النقد الاجنبى. أما عن هيكل الواردات السلعية المصرية فيبرز أهمية هذه الواردات سواء للصناعة أو للاستهلاك.

وخلال الثمانينات تم تحرير سعر الصرف من خلال إنشاء السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧. وقد حقق ذلك بعض النجاحات مع بداية الإصلاح الاقتصادى المصرى. ثم سرعان ما ارتفع العجز فى الميزان بسبب ارتفاع الواردات. بل انه فى أحيان ينخفض الجنيه وتنخفض الصادرات وترتفع الواردات. حيث اتضح فيما بعد أن تخفيض قيمة العملة كان له تأثير وقى قصير. ومن المثير للدهشة أن بدايات التسعينات اتسمت بالاستقرار فى قيمة الجنيه. وبالرغم من ذلك تبين وجود ارتفاع فى قيم الواردات، وانخفاض فى قيم الصادرات المصرية. **فقد اتضح انه بالرغم من زيادة الصادرات بشكل طفيف، تزايدت الواردات بشكل اكبر. ليظهر أن المشكلة ليست تخفيض قيمة الجنيه. ولكن مرونة الهيكل الانتاجى . وان المشكلة مرة أخرى مشكلة هيكلية تحتاج الى وقفة للدراسة. وليست فقط مشكلة نقدية.**

و فيما يخص تخفيض قيمة الجنيه عام ٢٠٠٣ ظهر الأثر الايجابي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات بعد أربعة شهور فقط. **فعندما قررت الحكومة تعويم الجنيه فى يناير ٢٠٠٣**، كان الهدف من ذلك هو زيادة الصادرات، وخفض العجز فى الميزان التجارى، وميزان المدفوعات. والقضاء على الخلل بين العرض والطلب فى سوق النقد الأجنبى. بزيادة المعروض من الدولار والعملات الأجنبية الأخرى. وقد اتضح انه نادرا ما اهتم صانع القرار الاقتصادى المصرى بقضية التخفيض وأهميتها فى تحسين الميزان التجارى. ففى أحيان كثيرة ينسى، أو يتناسى. وينتهج سياسات مغايرة، وغير مساندة لسياسة تخفيض العملة.

ومن المثير للجدل أن بيانات ميزان المدفوعات قبل تحرير سعر الصرف عام ٢٠٠٣:

تؤكد انخفاض عجز ميزان المدفوعات من ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٠/٩٩ مقابل ١ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وفي نفس الوقت تراجع عجز الميزان التجاري خلال نفس الفترة. وعليه تؤكد بيانات ميزان المدفوعات أن العجز قد انخفض بشكل كبير. بالرغم من عدم استقرار قيمة الجنيه في هذه الفترة. فكان الهدف من تخفيض قيمة العملة هو الحاجة الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لتحقيق النمو الاقتصادي، لذا كان توقيت قرار تحرير سعر الصرف منطقي الى حد كبير.

وفي معرض حديثنا هذا، لا ينبغي تناسي كم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري من السبعينات اقتصاد يخرج من حرب. ثم الثمانينات والمقاطعة العربية. والتسعينات والتي لم يحظ الاقتصاد فيها بالاستقرار سوى في مطلع هذه الفترة. حيث حقق الجنيه المصري استقراراً. وتحقق فائض في ميزان المدفوعات لأول مرة. نتيجة التحسن في الميزان التجاري، وليس الميزان التجاري. الذي استمر العجز المتواصل فيه. وقد ظهر العجز مرة أخرى نتيجة للصدمات المتلاحقة في عام ١٩٩٧/٩٦.

وخلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٠/٢٠٠٩): استنفذت الحكومة ثمانية مليارات دولار من الاحتياطي بالعملة الأجنبية. لتغطية عجز الميزان التجاري، وميزان الحساب الجاري، ولتوفير النقد الأجنبي، وضخه في السوق للحفاظ على سعر الجنيه المصري مقابل الدولار والعملة الحرة الأخرى. حيث انخفض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بأكثر من ٦%. ليبلغ عجز الميزان التجاري نحو ٢٥.١ مليار دولار ويصل عجز الميزان الجاري نحو ١٤.٨ مليار دولار في ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وفي تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات متمثلاً في الحساب الجاري والموازنة العامة للدولة، كان الفرض الثاني للدراسة الذي يتناول مدى مساهمة تخفيض قيمة العملة في الحد من العجز في الموازنة العامة للدولة. ومن ثم الحد من العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري. فقد اتضح أن التخفيض وحده ليس كافياً لتحقيق أهداف ميزان المدفوعات بالرغم من أن التخفيض قد يكون كافياً في الأجل القصير. ولكن هذا التأثير يجب أن يسانده خفضاً للعجز المالي.

وفي محاولة لاختبار الفرض الثاني للدراسة. تم تحليل العلاقة بين تخفيض قيمة العملة، والموازنة العامة للدولة، وتطور الميزان الجاري في مصر. حيث تبين أن التخفيض الرسمي، وغير الرسمي الذي شهدته قيمة الجنيه المصري خلال سنوات الدراسة كان من أهم أسباب حدوث عجز الموازنة العامة للدولة. إذ شهدت هذه الفترة تخفيض سعر الجنيه رسمياً مرتين. الأولى بنسبة ٨٠% عام ١٩٧٩، والثانية بنسبة ٢٠% عام ١٩٨٠/١٩٨١. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن ثم زيادة نفقات الحكومة على المستلزمات السلعية والخدمية. وزيادة أسعار قيمة الواردات الحكومية من السلع الوسيطة بنسبة تفوق ما طرأ على الإيرادات الحكومية من زيادة. الأمر

الذي نتج عنه عجز الإيرادات العامة عن الوفاء باحتياجات الإنفاق. وفي نفس الوقت لم تفلح وسائل مواجهة العجز الكلى للموازنة فى تحقيق توازن الموازنة. مما حدى بالسلطات المالية، والنقدية إلى اللجوء إلى التمويل التضخمي لتمويل عجز الموازنة.

وفيما يتعلق بمدى إمكانية تطبيق آلية المنهج النقدي لميزان المدفوعات فى مصر كمفسر للاختلال فى ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (١٩٧٩-٢٠٠٤). تم الاعتماد على خمس متغيرات هى: **صافى الأصول الأجنبية والتي تعبر عن الموقف الكلى لميزان المدفوعات (NFA)، والناتج المحلى الإجمالى (GDP)، والائتمان المحلى (Dom_Credit)، والتضخم كمعبر عن مستوى الأسعار (Inflation). وسعر الفائدة (Interest).** ثم أضفنا متغيراً سادساً وهو **سعر الصرف** والذي يعتبر متغير غير متضمن داخل المنهج النقدي. نظراً لأننا وجدنا خلال الدراسة النظرية أهمية هذا المتغير فى تأثيره على ميزان المدفوعات المصرى. وقد أظهر الانحدار أن معامل الارتباط R^2 قدر بنحو ٩٠% . مما أظهر أن النموذج معنويًا من الناحية الإحصائية. والقوة التفسيرية مرتفعة ليظهر أن المتغيرات التى احتواها النموذج وهى **الائتمان المحلى ، وسعر الفائدة، والناتج المحلى الإجمالى، والتضخم، وسعر الصرف**، مسئولة عن التغيرات الحادثة فى ميزان المدفوعات المصرى بنحو ٩٠% فى الأجل الطويل.

فى حين اتضح من نتائج الانحدار أن كلا من الناتج المحلى الإجمالى غير معنوى فى النموذج قصير الأجل. وبالرغم من أن متغير التضخم لم تثبت علاقته السببية بصافى الأصول الأجنبية. إلا انه معنوى إحصائياً داخل النموذج . **ولهذا تم حذف متغير الناتج المحلى الإجمالى من نموذج الانحدار قصير الأجل.** فلا يظهر أى تأثير للناتج المحلى الإجمالى على صافى الأصول الأجنبية إحصائياً. بالرغم من انه طبقاً لنظرية المنهج النقدي لميزان المدفوعات فان الناتج المحلى من العناصر الرئيسية فى التأثير على صافى الأصول الأجنبية.

وأخيراً يمكن القول انه من الممكن تطبيق المنهج النقدي لميزان المدفوعات فى مصر كمفسر للموقف الكلى لميزان المدفوعات. ولكن هذا يستلزم إضافة بعض العناصر المؤثرة والمفسرة لكثير من المتغيرات .